

أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر -
دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019

THE IMPACT OF FOREIGN TRADE LIBERALIZATION
ON THE INDUSTRIAL SECTOR IN ALGERIA - A
STANDARD ANALYTICAL STUDY FOR THE PERIOD
2000-2019

سارة بوعدلة*

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)
sarra.univtlemcen@gmail.com

هديات خديجة بن طيب

مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان - (الجزائر)
bentayeb.hidayat@yahoo.com

تاريخ النشر:	تاريخ القبول:	تاريخ الاستلام:
2021/07/03	2021 /06/09	2021/01/12

Abstract :

The industrial sector and the foreign trade sector are considered one of the most important sectors of the national economy. Therefore, this study aims to shed light on the nature of the relationship between the liberalization of foreign trade and the performance of the industrial sector, through a standard study based on building a standard model to determine the effect of the degree of trade openness, the exchange rate and imports on the development The added value of the industrial sector as a percentage of the GDP in Algeria for the period from (2000-2019), and depending on the Evieus program, the experimental results indicated the existence of a positive and statistically significant effect of the trade openness index on the added value of the industrial sector. However, the effect of the exchange rate and imports was negative.

Keywords :

Liberalization Of Foreign Trade, Industrial Sector, Algeria.

JEL Classification Codes : F 10, L 70

ملخص:

*المؤلف المراسل

يعتبر القطاع الصناعي وقطاع التجارة الخارجية من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية وأداء القطاع الصناعي، وذلك من خلال دراسة قياسية ارتكزت على بناء نموذج قياسي لتحديد تأثير درجة الانفتاح التجاري وسعر الصرف والواردات على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة من (2000-2019)، وبالاعتماد على برنامج Evieus أشارت النتائج التجريبية إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية لمؤشر الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومع ذلك فإن تأثير سعر الصرف والواردات كان سلبياً.

الكلمات المفتاحية:

تحرير التجارة الخارجية، القطاع الصناعي، الجزائر.

تصنيفات JEL : F10 , L70

1. مقدمة

في ظل التطورات والتغيرات الواسعة والجذرية، التي يفرضها النظام الاقتصادي العالمي الجديد والذي يدعو إلى زيادة درجة الانفتاح بين الدول والتخلي عن الحدود القومية بحجة تعجيل عملية النمو والتنمية الاقتصادية، أصبح ميدان التجارة الخارجية وتحريرها من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي لما لها من أهمية بالغة في اقتصاديات العالم، فبواسطتها يتم تسهيل عملية تبادل السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتقنيات الحديثة وحتى الأفكار بين أفراد المجتمعات، وتعد أيضاً قطاعاً حيوياً لأي مجتمع سواء كان نامياً أو متقدماً فهي تلعب دوراً هاماً في تنويع الأنشطة الصناعية للبلد مما يسمح بخلق قيمة مضافة جديدة.

وبناءً على الدراسات الاقتصادية حديثة النظرية والتطبيقية تبين أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد الأسباب الرئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي باعتباره الركيزة الأساسية للانطلاق الاقتصادي. إذ تعتبر الصناعة الوسيلة الفعالة في خلق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن الانفتاح على التجارة يسمح بإدخال التكنولوجيا ونشر المعرفة بما يعزز المنافسة بين الشركات ويوفر الأسواق لصادراتها. أما الأدبيات والدراسات الاقتصادية المضادة لسياسة الانفتاح التجاري تتفق على أن الدول المتقدمة هي المستفيد الأكبر من الدول النامية بحيث تصبح أسواق هذه الأخيرة مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، مما يقود إلى غلق المؤسسات وانتشار البطالة، بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك.

وبحجة أن تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لبناء اقتصاد صناعي وبغرض تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، سعت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح خاصة بعد الصدمة النفطية في عام 1986 والتي أظهرت عيوب الأسلوب التنموي المتبع. حيث لم يعد الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي يطرح كخيار بديل بالنسبة للجزائر وإنما كمعطى واقعي يفرض عليها تبني إستراتيجية الانفتاح التجاري من أجل تحقيق

انعاش اقتصادي بالتوجه نحو دعم الإنتاج المحلي، وأيضا من أجل مواكبة عملية الاندماج الدولي وبغرض الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكذلك بموجب اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2005 والتي من بين بنودها إلغاء جميع القيود والتعريفات الجمركية في أفق 2020.

1-1. إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما تقدم يمكن صياغة إشكالية هذا البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

❖ ما مدى تأثير تحرير التجارة الخارجية على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر؟

1-2. فرضيات الدراسة:

من خلال السؤال الرئيسي يمكننا طرح الفرضيات التالية:

- ❖ يتوقع أن ينمو اقتصاد مفتوح أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير تحرير التجارة الخارجية على استخدام أصناف متنوعة من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية ذات مستوى التكنولوجيا العالية.
- ❖ يؤثر تحرير التجارة الخارجية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي وقد يكون الأثر ايجابيا أو سلبيا وتختلف طبيعة هذا الأثر حسب قوة اقتصاد كل دولة.

1-3. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة فيما يلي:

- ❖ تتبع أهمية هذه الدراسة من الأهمية التي يتميز بها قطاع التجارة الخارجية والقطاع الصناعي باعتبارهما من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني؛
- ❖ تبرز أهمية البحث أيضا في أن تطبيق سياسات تحرير التجارة الخارجية جاءت في توقيت تزامن مع حدوث تطورات عديدة على النطاق الدولي والاهتمام المتزايد الذي أولته الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وما ترتب عليه من زيادة تأثير التحرير التجاري على القطاع الصناعي؛
- ❖ تقييم أثار تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر خاصة أن بعض الدراسات تدعم وجود أثار إيجابية ودراسات تتفق على وجود أثار سلبية.

2. أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي بين مؤيد ومعارض:

دعم التحرك الأخير نحو سياسات تجارية أكثر انفتاحا التفسيرات النظرية القائلة بأن التجارة الحرة تزيد الإنتاج الكلي، وتمكن الاقتصاديات العالمية من الاستهلاك خارج حدود إمكانية الإنتاج. علاوة على ذلك تمكّن التجارة الحرة الخارجية الاقتصادية من تخصيص مواردها النادرة بشكل أكثر كفاءة من القطاعات غير المنتجة إلى القطاعات المنتجة.

إلا أن فحص المعطيات عن قرب يعطي صورة متناقضة، فإذا كان من المتوقع أن الانفتاح على الأسواق العالمية والمنافسة سيسمحان للدول النامية أن

تلحق بالدول الصناعية وتسرع النمو الكلي، تظهر الإحصائيات أنه مازالت صادرات الدول النامية تركز على المنتجات التي تعتمد بصفة جوهرية على استغلال الموارد الطبيعية والعمالة الغير الماهرة ذات الكفاءة المحدودة في تحقيق نمو في الإنتاج الصناعي، وبالتالي يظهر توسعا في الواردات على حساب الصادرات من السلع الصناعية كثيفة التكنولوجيا وذات القيمة المضافة العالمية، ما جعلها تفتقد الديناميكية في الأسواق العالمية والقدرة على أن تتكامل مع النظام التجاري العالمي الجديد.

ولتفسير هذه التفاوتات والاختلافات في العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و أداء القطاع الصناعي نحاول من خلال هذا الجزء التحقيق في الأثر الإيجابي والسلبي لهذه العلاقة والتي كانت موضوعا للبحث منذ زمن المذهب التجاري إلى العصر الحديث ومحور كثير من الدراسات التطبيقية والتي أعطت نتائج متباينة. كما يوضح كل من (رودريغيز و رودريك؛ 1999) بالنظر إلى طبيعة هذه العلاقة أنها مثيرة للجدل وتعتبر مسألة مفتوحة إلى حد كبير لم يتم حلها وقد لا يتم حلها أبداً.

1-2. التحقيق في الارتباط الإيجابي بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي:

بناءً على الدراسات الاقتصادية حديثة النظرية والتطبيقية تبين أن تحرير التجارة الخارجية هو أحد الدعائم الرئيسية للنهوض بالقطاع الصناعي باعتباره الركيزة الأساسية لتحقيق نمو اقتصادي حيث تدعم دراسة كل Hanson, Mataloni, and Slaughter (2003) بأنه يساعد تحرير التجارة من خلال تخفيض معدلات التعريفات الجمركية على المدخلات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بخفض تكلفة الإنتاج ورفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية وإدخال التكنولوجيا. وعلى هذا الأساس يمكن إجمال مزايا التحرير التجاري على القطاع الصناعي في ما يلي:

- إن أطروحة اللحاق بالركب التكنولوجي تفترض أن التعرض للمنافسة الأجنبية بعد تحرير التجارة سوف يسهل نشر التكنولوجيا مع سهولة الوصول إلى التقنيات الأجنبية الرخيصة والعالية الجودة والسلع الوسيطة والرأسمالية وبالتالي زيادة نمو الإنتاج في القطاع الصناعي. (Okon J & Ekpene L, 2013, p. 150)
- يؤدي تحرير التجارة إلى تعزيز الصادرات والإنتاجية في القطاع الصناعي من خلال استغلال المزايا النسبية التي يمكن اكتسابها من التعرض للمنافسة الأجنبية، وتعزيز التنمية التقنية والوصول إلى وفرة الحجم؛ (Jayanthakumaran, 2002, p. 03)
- إن الاقتصاد الأكثر حرية يخفف من قيود الصرف الأجنبي التي تواجهها معظم البلدان النامية، وبالتالي تمكين بلد من استيراد المواد الخام اللازمة والسلع الرأسمالية لخدمة متطلبات النمو في القطاع الصناعي. (Ebenyi, Nwanosike, & Uzoechina, 2017, p. 475)

- يمكن أن تؤدي زيادة الصادرات مع تحرير التجارة إلى إحداث تأثير إيجابي على العمالة نظرًا لأن أي طلب متزايد على السلع المصنعة النهائية يمكن أن يزيد الطلب على عوامل الإنتاج التي تُستخدم لإنتاج تلك السلع . ومن ثم فإن البلدان النامية لديها فرصة للتخصص في السلع كثيفة العمالة وتصدير الفائض إلى السوق العالمية. وفي النهاية يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة مستوى التوظيف في القطاع الصناعي. (Herath, 2014, p. 02)

2-2. التحقيق في الارتباط السلبي بين التحرير التجاري والقطاع الصناعي:

- تتفق الدراسات الاقتصادية المضادة على أن فتح الاقتصاد من خلال تحرير التجارة سيؤدي إلى خلق الإنتاجية الصناعية وإجبار الصناعات الناشئة على الانهيار بسبب المنافسة الأجنبية، وتدعم اعتماد سياسات التجارة الحمائية لحماية الصناعات الوليدة والاستنتاج هو أن الانفتاح التجاري سيعزز التوزيع غير المتكافئ للمكاسب التجارية وإزالة التصنيع في البلدان النامية. (Okon J & Ekpeno L, 2013, p. 150). ومن بين عيوب التحرير التجاري نذكر أيضا:
- لا تسمح التجارة الحرة للأعمال أو الصناعة التي تم افتتاحها حديثًا بالوصول إلى اقتصادياتها الواسعة، وبالتالي تشكل تهديدًا للصناعات الناشئة (Marc J, 2005, p. 178)، بسبب المنافسة التي تفرضها الصناعات الأجنبية والتي تمتاز بالخبرة الطويلة والتنظيم والأيدي العاملة المدربة والظروف الملائمة.
- تحول اقتصاديات الدول المنفتحة إلى اقتصاديات مستوردة تغطي عليها العقليّة الاستيرادية، وهذه قضية بالغة الخطورة على التنمية الاقتصادية في تلك الدول لأنها تمس مستقبل الإنتاج الوطني وتمس الصناعة؛
- قد يؤدي فتح باب الاستيراد دون قيود إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتج المحلي، كما أنه ليست كل السلع المستوردة جيدة وذات جودة عالية. (مطاي و عمر دلال، 2019، صفحة 190)
- انخفاض في الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على الأقل بالنسبة للإنتاج الصناعي، نظرًا لأن المنافسة المتزايدة قد تدفع المنتجين الأضعف وغير المتنافسين إلى الخروج من السوق، وبالتالي ستكون الدول المتقدمة المستفيد الأكبر من الدول النامية بجعل أسواق هذه الأخيرة مساحات تجارية للمنتجات الأجنبية، ومن ثم الإبقاء على الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية قائمة .

3. واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

1-3. مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر:

سعت الجزائر إلى اعتماد عدة تغييرات وإصلاحات لترشيد تجارتها الخارجية في مراحل مختلفة منذ الاستقلال إلى غاية وقتنا الحالي، بهدف تحسين وضعية الاقتصاد الوطني ولوضع المسارات الصحيحة لمواكبة التغيرات والتطورات التي يشهدها الاقتصاد العالمي الجديد والذي تميزه العلاقات التبادلية المتحررة من القيود، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى إبراز أهم المراحل التي مرت بها عملية تحرير قطاع التجارة الخارجية في الجزائر

3-1-1. المرحلة التمهيدية من 1986-1989:

جاء التغيير الحقيقي مع تدهور سياق الاقتصاد الكلي المرتبط بالانكماش في سوق النفط في عام 1986، والذي أدى إلى انخفاض عائدات التصدير بنسبة 40 ٪ وزيادة آجال استحقاق الديون الخارجية، فعمدت الجزائر إلى إصلاح قطاع التجارة الخارجية والبحث عن الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، وعلى أساس هذا الدافع في بداية عام 1989، تم تبني دستور جديد، أزال رسميًا الحواجز التي تعترض التحرير الاقتصادي. (Abbas, 2012, p. 59) كما تم إدخال العديد من التغييرات على علاقة الدولة بالاقتصاد والتي تزامنت مع التوقيع على برنامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والذي يشترط الصرامة في إلغاء تقنين التجارة الخارجية.

3-1-2. المرحلة التدريجية من 1990-1993 :

مواصلة للإصلاحات المدرجة ضمن الاتفاقات مع صندوق النقد الدولي وكرد فعل للسلطات العمومية الجزائرية من أجل التخلص من النظام الاشتراكي والتحرير التدريجي للتجارة الخارجية تم إصدار جملة من القوانين والمراسيم الهادفة إلى خلق سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية ومن أبرزها:

- إصدار قانون النقد والقرض في أفريل 1990 والذي اعتبر من البوادر الأولى لكسر الاحتكار الممارس من قبل الدولة على التجارة الخارجية حيث أعطى فرصة لتحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر والتي شملت إصلاحات جديدة في مجال الاستيراد والتسيير المالي والقرض والاستثمار؛

- قانون 16/90 المتضمن قانون المالية التكميلي، والذي أكد على مضي الدولة في إجراءات تحرير التجارة الخارجية؛

- إصدار البنك الجزائري بدوره في 08 سبتمبر 1990 عدة أنظمة لتوجيه عمليات التجارة الخارجية المتعلقة بالسلع والخدمات و تمكين الجهاز المصرفي الجزائري بالإشراف عليها؛

وتماشيا مع نفس السياق من إجراءات تحرير التجارة الخارجية تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 13 فيفري 1991، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية، ويكرس مبدأ تحرير التجارة الخارجية من خلال التأكيد على تحرير المعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير. (مزراق، 2012/2011، صفحة 122) مما أدى إلى استيراد العديد من السلع دون ضوابط بهدف الربح مع سيادة الفوضى في المعاملات، أدى ذلك إلى انخفاض المداخيل من العملة الصعبة وهذه الظروف كانت كافية لتدخل الدولة من جديد من أجل إعادة ضبط وتنظيم عملية تحرير التجارة الخارجية من خلال إصدارها للتعليمات الحكومية التي تحمل رقم 625 الصادرة في 18 أوت 1992 بحيث كان الهدف منها حماية المنتج الوطني. (طالب، 2018، صفحة 237)

3- 1- 3. مرحلة التحرير الكامل بداية من 1994:

في هذه المرحلة لم يعد الانتقال من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي يطرح كخيار بديل بالنسبة للجزائر وإنما كمعطى واقعي يفرض عليها تبني إستراتيجية الانفتاح التجاري من أجل تحقيق إنعاش اقتصادي، من خلال التوجه نحو مواصلة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها إصلاحات اقتصادية تتجسد ضمن برنامجين، الأول يمتد من (1994-1995) والثاني من (1995-1998) حيث ارتكزا على تبني إستراتيجية جديدة من شأنها العمل على تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، وتسريع عملية التحول نحو اقتصاد السوق. و مواكبة عملية الاندماج الدولي وأيضا سعي الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية. وهذا ما شكل دافعا لسن العديد من التشريعات والإصلاحات التجارية بغرض التسريع من عملية التحرير لهذا القطاع.

ومن أهم الإجراءات المتخذة في هذا الإطار تم: تخفيض قيمة العملة الوطنية، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، إضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية (CAGEX , CASI , PROMEX , SAFAX). (غطاس، زوزي، و دادن، 2015، صفحة 286) كما تم فتح مجال واسع لزيادة الصادرات باستثناء تلك المواد التي لها قيمة تاريخية وأثرية.

وفي هذا الإطار تم إصدار تعليمة البنك الجزائري 94-20 بتاريخ 12 أبريل والتي ألغت من خلالها جميع الأحكام السابقة المتعلقة بالتجارة الخارجية وبالتالي لم تعد هناك أية قيود على عمليات الاستيراد وعلى الصرف، ما مكن كل شخص طبيعي أو معنوي مسجل في السجل التجاري من ممارسة نشاط الاستيراد لجميع السلع والخدمات المطابقة للشروط ومعايير حماية المستهلك، ليتم بذلك تحرير نشاط البنوك التجارية في تمويل التجارة الخارجية. (بوضياف، 2015، الصفحات 205-206)

وفي ظل تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تم تخفيض المعدل الأعظمي للحقوق الجمركية من 60 % إلى 50 % سنة 1996 وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45 % ، حيث ركزت الجزائر اهتمامها على حرية دخول العملة الأجنبية لتمويل صفقات التجارة الخارجية.

3- 2 تحليل وضعية قطاع التجارة الخارجية بعد التحرير التجاري للفترة من 2000 إلى غاية 2019

بعد استعراض مسار تطور تحرير التجارة الخارجية في الجزائر تقترح الدراسة ترجمة رقمية لتطور المبادلات التجارية الجزائرية منذ 2000 إلى غاية سنة 2019 والتي من خلالها نستطيع تحليل وضعية الميزان التجاري و درجة الانفتاح التجاري في ظل اقتصاد السوق

جدول رقم(1) : تطور مؤشرات التجارة الخارجية للفترة من 2000- 2019
الوحدة: مليار دولار

أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في
الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019

البيان	2001	2003	2005	2007	2009	2011	2013	2015	2017	2019
الصادرات	19,09	24,46	46,33	60,59	45,19	72,88	64.86	34,56	34,57	39.00
الواردات	9,48	13,32	19,86	26,35	37,4	44,94	54.98	52,64	48,98	50.01
م.التجاري	9,61	11,14	26,47	34,24	7,78	27,94	9.880	-18,08	-14.41	11.01 -
% التغطية	201.37	184	233.32	229	121	162.17	117.97	65.65	70.57	98.77
مؤشر الانفتاح التجاري (%)	58.71	62.12	71.28	71.94	71.39	67.47	63.61	59.7	55.88	52.02

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- التقارير السنوية لبنك الجزائر من سنة 2000 إلى غاية سنة 2018.

- Business and economic data for 200 countries ,

[/https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness](https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness)

انطلاقاً من معطيات الجدول أعلاه يمكن القول أن التجارة الخارجية في
الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية والقيام بتحريرها مرت من سنة 2001 إلى
غاية سنة 2019 بمرحلتين مهمتين :

❖ **المرحلة الأولى (2001-2013):** عرف الميزان التجاري رصيدا موجبا و
فائضا طول هذه الفترة، ويعود ذلك أساسا إلى الاعتماد الأحادي على
الصادرات الطاقوية والتي سجلت مستويات قياسية بلغت أقصاها سنة 2011
ب 109.07 دولار للبرميل، كما نلاحظ أيضا دخول الواردات في نمو
متسارع حيث انتقلت من 48.9 مليار دولار سنة 2001 أين كانت نسبة تغطية
الصادرات للواردات تقدر ب 201.3% لتصل سنة 2013 إلى 54.98 مليار
دولار ما جعل نسبة التغطية تنخفض إلى 117.97% و التي يفسرها ارتفاع
الواردات الرأسمالية اللازمة لتنفيذ برامج الإصلاحات الاقتصادية. وإذا ما
استثنينا سنة 2009 حيث عرف رصيد الميزان التجاري انحدار كبير والذي
تراجع إلى 7.78 مليار دولار بالمقارنة مع سنة 2007 أين كان رصيده
34,24 مليار دولار، وما يفسره هو ظهور الأزمة الاقتصادية العالمية في
2009 ، أين سمحت هذه العناصر بانخفاض الصادرات الجزائرية من المواد
الطاقوية نحو العالم الخارجي على حساب الواردات، وتراجعت معها أيضا
أسعار البترول من 64.1 دولار للبرميل سنة 2008 إلى 52.7 دولار سنة
2009. خاصة وأن أي تراجع في أداء الصادرات من المحروقات يؤدي إلى
هشاشة في الميزان التجاري الجزائري. من جهة يشير مؤشر الانفتاح
التجاري الذي يتجاوز نسبة 50% إلى أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد
الوطني، وهو ما يعكس ضخامة كل من الصادرات والواردات خاصة خلال
الفترة من 2005 إلى غاية 2009 أين بلغ هذا المؤشر أقصى قيمة له بنسبة
تفوق 70%.

❖ **المرحلة الثانية من 2015-2019:** تمثل قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات من السلع والخدمات نقطة ضعف الميزان التجاري في الجزائر. فانخفاض سعر البترول في السوق الدولية والذي انطلق من 100.23 دولار للبرميل في النصف الأول من سنة 2014 ليصل إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015 أي انخفاض قدره 47,1% جعل الميزان التجاري يسجل رصيد سالب بداية من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019، حيث سجلت صادرات الجزائر انخفاض كبير أين بلغت أدنى قيمة لها في سنة 2016 بمقدار 29.31 مليار دولار وهي نفس السنة التي سجل فيه الميزان التجاري أكبر عجز له بقيمة 20,12-، وبالموازاة مع ذلك شهدت الواردات الجزائرية هي الأخرى تراجعاً مستمراً خلال هذه الفترة وذلك بعد أكثر من 14 سنة من اتجاه تصاعدي، وفي هذا السياق عرف مؤشر الانفتاح التجاري تراجعاً هو الآخر حيث انتقل من 62,15% سنة 2014 ليصل إلى 52.02% سنة 2019، وهذا ما يفسر بظهور الدولة من جديد بدور اقتصادي متدخل تفرض من خلاله رقابة على نشاط الاستيراد والتصدير أين ضيق المشرع من خلال مجموعة من النصوص القانونية من مبدأ حرية المبادلات التجارية خاصة أحكام قانون المالية لسنة 2014 وتعديل قانون الاستيراد والتصدير في عام 2015 بموجب أحكام القانون (15-15) وقانون المالية لعام 2016

4. تقييم الأداء الاقتصادي للقطاع الصناعي في ظل تبني الجزائر سياسة تحرير التجارة الخارجية

1-4. مميزات القطاع الصناعي في الجزائر

باعتبار أن القطاع الصناعي هو مفتاح نمو و تنوع كل القطاعات الاقتصادية، والجزائر بوصفها دولة نفطية تعيش في تبعية اقتصادية لمصدر وحيد تتحكم فيه الأسواق الدولية وهو ما يفسر أن حدوث أي أزمة بترولية يخلف آثار سلبية على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، ما جعل اقتصاد هذا البلد يشهد جملة من الإصلاحات الاقتصادية منذ حصولها على الاستقلال إلى يومنا هذا بهدف إعطاء دفع قوية للقطاع الصناعي، الذي كشف الواقع عن محدودية هذا القطاع بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة. و أهم خصائص هذا القطاع تتجلى في ما يلي:

- مساهمة متواضعة للصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام والتي لم تتجاوز 10% وهذا ما يدل على ضعف الاستثمارات في هذه الصناعة وتقدم التجهيزات؛
- ضعف القدرة على التخصص في الإنتاج بكميات كبيرة وأذواق متطورة وجودة متميزة؛

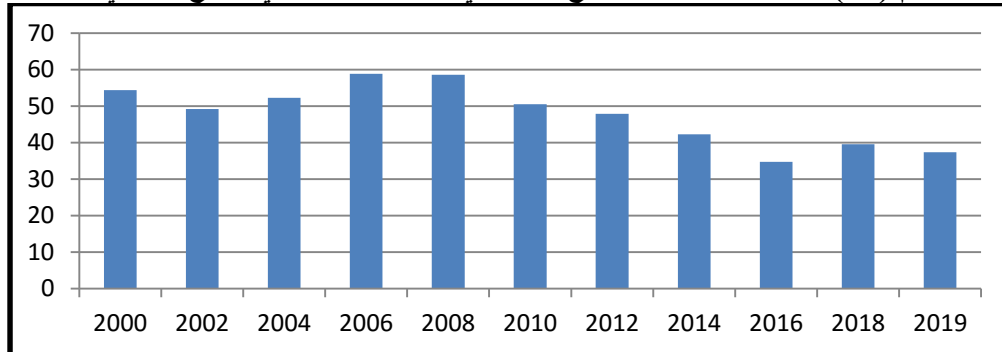
- ضعف القدرة على المنافسة بسبب انحصار الصناعة الجزائرية بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي ما جعلها تكون سجيبة السوق الذي تعمل فيه وفقدان القدرة على التعامل مع الأسواق الخارجية؛
- اعتماد القطاع الصناعي في الجزائر على السوق العالمية لتأمين مستلزماته من مواد أولية والتجهيزات مما زاد من حجم المستوردات؛
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات حيث تمثل نسبة الصادرات خارج المحروقات سوى 04% من مجموع الصادرات. وهذا يرجع إلى ضعف آلية الجهاز الصناعي وعدم مقدرته على إنتاج منتجات ذات جودة عالية تستطيع المنافسة محليا ودوليا. (د.سلامة و ولها، 2018، الصفحات 142-143)
- يعتبر قطاع الصناعة في الجزائر من أقل القطاعات استقطابا لليد العاملة وبمعدلات منخفضة لا تتجاوز 15% . (متيجي و عجيلة، جانفي 2020، صفحة 416)

4-2. دراسة تطور مؤشرات أداء القطاع الصناعي

4-2-1. تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي:

تعتبر القيمة المضافة من المؤشرات المهمة للتطور الصناعي حيث أن تزايد نموها يعكس دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية وتنمية الموارد المحلية واستغلالها في الأنشطة الاقتصادية والتي تنعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني. (بن حمو، 2010، صفحة 66) والشكل التالي يوضح لنا تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم (01): القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



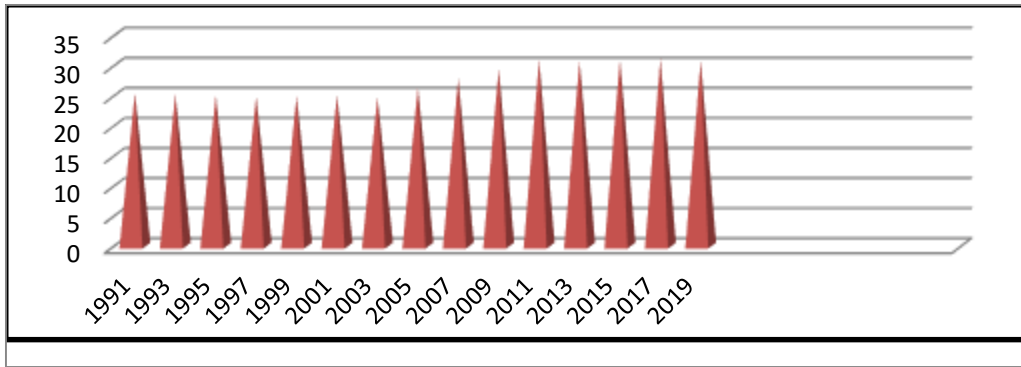
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن تطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي كانت متذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث يمكن تقسيمها إلى مرحلتين أساسيتين المرحلة الأولى تمتد من 2000-2008 تميزت بارتفاعها المتواصل حيث كانت أعلى نسبة بلغت 58.88% وذلك في عام 2006، أما المرحلة الثانية تمتد من 2010-2019 تميزت بانخفاض معتبر في

القيمة المضافة للقطاع الصناعي وكانت أدنى قيمة لها في عام 2016 إذ بلغت 34.70% وذلك بسبب ضعف العمالة الصناعية، الانخفاض في استغلال الطاقات الإنتاجية واعتماد القطاع الصناعي على المدخلات المستوردة وتآكل وتقادم التجهيزات المستعملة في الصناعة.

4-2-2. مساهمة القطاع الصناعي في توفير مناصب الشغل:
أدى التصنيع الذي فرضته الثورة الصناعية إلى قلب التغييرات الهيكلية باستمرار ورفع مستويات الإنتاج والتوظيف، لذا فإن تعزيز تنمية القطاع الصناعي يمكن أن يكون مفتاحاً لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدام على نطاق واسع حيث يؤدي إلى زيادة حجم وأصناف السلع المصنعة مما يؤدي إلى زيادة فرص العمل.
(Cisse & Kangjuan, 2018, p. 2073)

الشكل رقم (02): العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين خلال الفترة من 1991-2019 الوحدة (%)



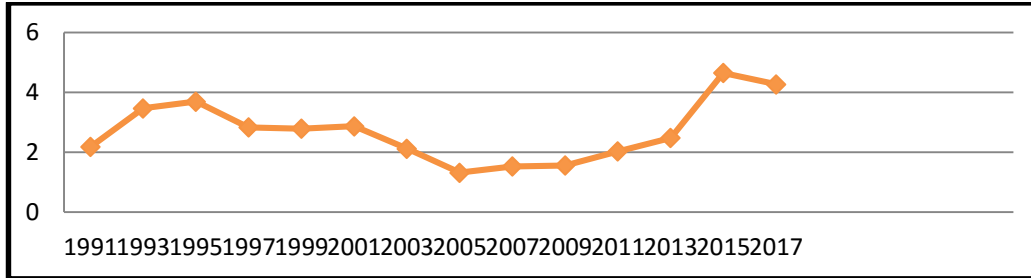
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي
ساهم القطاع الصناعي في الجزائر باستقطاب ما يقارب 32% في المتوسط من إجمالي العمالة خلال الفترة من 1991-2019 كما هو مبين في الشكل أعلاه، والذي يمكننا من تقسيم مسار نمو العمالة الصناعية في الجزائر إلى مرحلتين، عرفت المرحلة الأولى من 1991-2003 أين سجلت مساهمة القطاع الصناعي في توظيف اليد العاملة نسبة منخفضة تراوحت بين 24,6%-25,3% ، أما المرحلة الثانية والتي تمتد من 2005-2019 شهدت تطورا ملحوظا في نسبة العمالة الصناعية حيث انتقلت من 24,69% سنة 2003 إلى غاية 30,73% سنة 2019. و من المبررات الأساسية التي تفسر الزيادة المعتبرة في مساهمة القطاع الصناعي الجزائري في توظيف اليد العاملة هو السياسة الاقتصادية المنتهجة والتي تسعى لتحقيق قفزة نوعية في القطاع الصناعي حيث تم إضفاء حركية كبيرة على هذا القطاع من خلال استراتيجيه وطنية تطمح بالدرجة الأولى إلى امتصاص البطالة . ولكن مقارنة مع ارتفاع معدل النمو السكاني في الجزائر يواجه القطاع الصناعي مشكلة رئيسية تتمثل في عدم قدرته على توفير فرص عمل كافية للعمال المنضمين حديثا إلى القوى العاملة.

4-2-3. مساهمة القطاع الصناعي في المبادلات التجارية

✓ **مساهمة القطاع الصناعي في هيكل الصادرات:** يعتبر توجيه الصناعة الجزائرية نحو التصدير من بين الخيارات الإستراتيجية المهمة والمؤثرة في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، و العاكسة لمدى التطور الحاصل في قطاع الصناعة. ما جعل الجزائر تسعى جاهدة منذ الاستقلال إلى القيام ببرامج الإصلاح وتعديلات في القوانين والتشريعات لجعل الاقتصاد أكثر انفتاحا بهدف رفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية. والشكل أدناه يوضح نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات الكلية

الشكل رقم (03): نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات للفترة من

1991-2019 الوحدة (%)

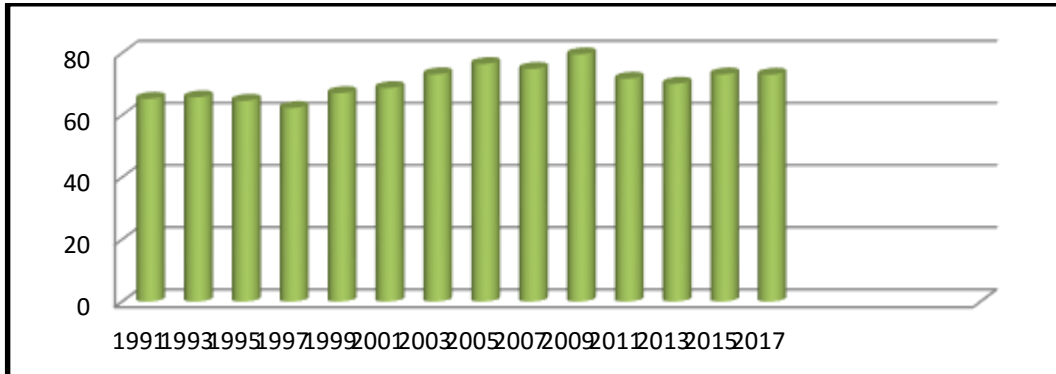


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي

من خلال معطيات الشكل أعلاه يتبين لنا أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة تسجل نسبا متذبذبة تتراوح ما بين 1.2% و 4.7% ما يدل على الضعف الكبير لتنوع الاقتصاد الوطني واستمرار هيمنة القطاع النفطي الذي يستأثر بما يفوق 96% من إجمالي صادرات الجزائر، ما جعل اقتصادها وتمويل مشاريعها مرهون بتقلبات أسعاره في السوق الدولية.

✓ **نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات:** تبين الواردات الصناعية درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج في تلبية جميع احتياجاته من مستلزمات الإنتاج خاصة الصناعية ، ويمكن توضيح نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات في الجزائر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): نسبة الواردات الصناعية من إجمالي الواردات



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات البنك الدولي
تدل البيانات الموضحة في الشكل أعلاه على أن نسبة الواردات الصناعية من إجمالي الواردات للفترة من 1991-2017 لا تقل عن نسبة 60%، حيث دخلت في نمو متسارع بداية من سنة 1997 أين انتقلت من 62,31% لتسجل سنة 2017 نسبة 73,03% ، وهذا ما يدل على أن القطاع الصناعي الجزائري يعتمد في تمويله على المدخلات من الخارج حيث احتلت التجهيزات .

الصناعية لسنة 2017 الصادرة من إجمالي الواردات بمبلغ 13368 مليون دولار أمريكي يليها في المرتبة الثانية المواد نصف مصنعة بمبلغ 10483 مليون دولار أمريكي، وهذا ما يفسر أن القطاع الصناعي الجزائري لا يزال يعاني من تبعية شبه كاملة للخارج خاصة في ظل التحرير التجاري وإبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والذي يقضي إلى تفكيك التعريفات الجمركية على ثلاثة مراحل لتصل إلى 0% في سبتمبر 2020 من جهة، ومن جهة أخرى عدم استغلال الموارد المتاحة الطبيعية والبشرية استغلالا كاملا.

5. دراسة قياسية لأثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في

الجزائر خلال الفترة من 2000 - 2019

1-5. تعيين متغيرات النموذج:

تهدف هذه الدراسة إلى التحليل بشكل تجريبي تأثير تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2019، وذلك باستخدام نموذج الاقتصاد القياسي. حيث يستند موضوع الدراسة في تحديد المتغيرات على النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية. ونظرا لاستحالة إدراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة فإنه يمكن الاكتفاء بالمتغيرات الأكثر أهمية:

-**المتغير التابع:** NVA القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

-المتغيرات المستقلة: OPEN مؤشر الانفتاح التجاري (الصادرات + الواردات) / الناتج المحلي الإجمالي، TCN سعر الصرف (الدينار مقابل الدولار)، IM واردات السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي % .
5-2. تقدير معلمات النموذج

5- 2-1. جمع البيانات:

يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة من 2000-2019 ، والتي تم جمعها من الإحصاءات المنشورة في البنك الدولي WDI، وإدراجها في جدول كما هو مبين في الجدول التالي:
جدول رقم (02): البيانات المتعلقة بالمتغير التابع والمتغيرات المستقلة خلال الفترة من 2000-2019

البيانات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
NVA	54.3	50.1	49.1	50.8	52.3	57.33	58.88	57.67	58.62	47.90
OPE	62.8	58.7	61.1	62.1	65.4	71.28	70.73	71.94	76.69	71.39
N	6	1	4	2						
TCN	75.2	77.2	79.6	77.3	72.0	73.28	72.65	69.29	64.58	72.65
	6	2	8	9	4					
IM	20.7	22.0	25.6	23.8	25.6	24.07	21.92	24.87	28.71	35.95
	9	1	3	8	5					
البيانات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
NVA	50.5	49.6	47.8	44.2	42.3	36.38	35.36	37.47	39.60	37.44
	0	3	5	5	1					
OPE	69.8	67.4	65.4	63.6	62.1	59.7	55.93	55.88	57.96	52.04
N	7	7		1	5					
TCN	74.3	72.9	77.5	79.3	80.5	100.6	109.4	110.9	116.5	119.3
	9	4	4	7	8	9	4	7	9	5
IM	31.4	28.6	28.5	30.4	31.9	36.52	35.05	33.22	32.34	29.47
	2	8	1	0	3					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات من البنك الدولي

5- 2-2. تحديد الشكل الرياضي :

يتم تحديد الصيغة الرياضية المناسبة للنموذج القياسي محل الدراسة حيث نستخدم طريقة المربعات الصغرى وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews على النحو التالي:

$$NVA = f (OPEN + TCN + IM)$$

5- 2-3. تقدير نموذج الدراسة:

قمنا بتقدير المعادلة باستخدام برنامج Eviews من خلال استعمال طريقة المربعات الصغرى وذلك لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. وظهرت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير نموذج تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
α_0	21.51263	5.050362	4.259621	0.0006
OPEN	0.829408	0.057848	14.33761	0.0000
TCN	0.007742	0.024987	0.309856	0.7607
IM	-0.963509	0.050355	-19.13450	0.0000
معامل الارتباط R^2	0,99			
معامل الارتباط المصحح R^2	0,98			
احصائية Fisher	569,2901			
احصائية watson durbin	0,87			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews
ومن خلال هذا الجدول نلاحظ أن إحصائية دوربن واتسن (DUBAIN)
WATSON) حسب النموذج DW (0,87) فهو يقع في منطقة الشك أي إمكانية
وجود ارتباط ذاتي عند درجة معنوية 5 % .
ولمعرفة وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها قمنا باختبار
BREUCH GODFREY ، مع درجة تأخير 2 نجد أن الاحتمال يساوي
0.0199 وهي أصغر من الدرجة المعنوية 5 % ، وبالتالي وجود مشكلة الارتباط
الذاتي.

نقوم بتعديل السلسلة الزمنية من خلال تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي بأخذ
الفروق، لتصبح المعادلة كما يلي:

$$dNVA = \alpha_0 + \alpha_1 dOPEN + \alpha_2 dTCN + \alpha_3 dIM$$

حيث أن:

dNVA: فرق القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي
الإجمالي

dOPEN: فرق مؤشر الانفتاح التجاري ؛ **dTCN**: فرق سعر الصرف ؛
dIM: فرق الواردات

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$: معاملات المتغيرات المستقلة ؛ α_0 : الحد الثابت

5- 2- 4 إعادة تقدير نموذج الدراسة:

بتقدير فروق المعادلة باستخدام برنامج eviews من خلال استعمال طريقة
المربعات الصغرى وذلك لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
وظهرت النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نتائج إعادة تقدير نموذج تحرير التجارة الخارجية على
أداء القطاع الصناعي في الجزائر

المتغيرات	المعاملات	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
α_0	-0.005665	0.163051	-0.034742	0.9727
dOPEN	0.774945	0.054317	14.26720	0.0000
dTCN	-0.029118	0.031927	-0.911996	0.3762

0.0000	-15.64647	0.052894	-0.827612	dIM
0,97				معامل الارتباط R^2
0,96				معامل الارتباط المصحح R^2
182,8440				احصائية Fisher
1,99				احصائية durbinwatson

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات eviews

وبالتالي تصبح معادلة النموذج القياسي كما يلي:

$$NVA = -0.005665 + 0.774945 dOPE - 0.029118 dTCN - 0.827612 dIM$$

- بالنسبة لمعامل الارتباط (0,97) يعد معامل الارتباط قوي و هذا يشير إلى جودة النموذج و أنه قادر على تفسير 97 % التغيرات التي تحدث في القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من جراء التغير في التجارة الخارجية، أما النسبة المتبقية 3% فتشير لتأثير متغيرات وعوامل أخرى لم تدرج في النموذج؛
- من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة "Fisher" (182,8440) ذات دلالة إحصائية، فإن النموذج قابل و صالح للتنبؤ عند درجة معنوية 5%؛
- تشير قيمة دوربين واتسن حسب النموذج DW (1.99) أنه يقع في منطقة الشك أي إمكانية وجود ارتباط ذاتي عند درجة معنوية 5% . ولمعرفة وجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها قمنا باختبار BREUCH GODFREY ، مع درجة تأخير 2 نجد أن الاحتمال يساوي 0.3286 وهي أكبر من الدرجة المعنوية 5% ، وبالتالي عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

5-2-5 مناقشة نتائج البحث

- **بالنسبة لـ α :** يمثل مقدار الثابت، أي مقدار NVA عندما تكون المتغيرات المستقلة تساوي صفر؛
- **بالنسبة لمعامل مؤشر الانفتاح التجاري:** فإن تأثيره نظريا على نمو أي قطاع صناعي يمكن أن يكون ايجابيا أو سلبيا وذلك يرجع إلى قدرة هذا القطاع على الاستفادة من مزايا التحرير التجاري، و توضح نتائج تقدير العلاقة في هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري له أثر موجب ومعنوي على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، بحيث تمثل (0.774945) مقدار الزيادة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عندما يزيد مؤشر الانفتاح التجاري بوحدة واحدة، يشير هذا إلى أن درجة أعلى من الانفتاح التجاري ستؤدي إلى زيادة إنتاج القطاع الصناعي . ويرجع السبب في ذلك إلى وجود أسواق جديدة ومستهلكين جدد يسمح بوصول بإنتاج وتصدير المزيد لهم؛ كما أن زيادة الانفتاح التجاري تسمح بوصول

المواد الأولية والمدخلات التي تحتاجها العملية الإنتاجية في القطاع الصناعي؛

■ **بالنسبة لمعامل سعر الصرف:** فإن تأثير القيمة المضافة للقطاع الصناعي تبعا لهذا المتغير سلبي، وهو ما تدل عليه الإشارة السلبية في معادلة الاتجاه العام، أي كلما زاد سعر الصرف بقيمة واحدة يؤدي إلى انخفاض في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ب (0.029118-)، و يمكن تفسير ذلك اقتصاديا باعتبار أن سعر الصرف كأداة لتحرير التجارة الخارجية فإن رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية يؤدي إلى انخفاض في الصادرات الصناعية عن طريق رفع أسعار المنتجات المحلية وتصبح أقل تنافسية في الأسواق الأجنبية؛

■ **أما بالنسبة للواردات:** تؤكد الإشارة السالبة لمعلمة المتغير IM أن كلما زادت نسبة الواردات بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض في القيمة المضافة للقطاع الصناعي، حيث تمثل (0.827612-) مقدار النقصان في القيمة المضافة للقطاع الصناعي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي عندما تزيد الواردات بوحدة واحدة. ويمكن تفسير هذا الطرح على أن فتح باب الاستيراد دون قيود يؤدي إلى انخفاض الأثر الإيجابي لتحرير التجارة على الإنتاج الصناعي، من خلال إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأجنبية وبالتالي تدفع المنافسة المتزايدة المنتجين الأضعف وغير المتنافسين إلى الخروج من السوق، مما يؤدي إلى خنق الإنتاجية الصناعية خاصة وأن أغلب واردات الجزائر هي لأغراض الاستهلاك.

6. الخاتمة

في ظل بيئة دولية تتسم بانفتاح الاقتصاديات وتحرير أسواق السلع والخدمات أصبح تحرير التجارة الخارجية يشكل نواة مركزية لتنمية القطاع الصناعي خاصة في الدول التي تعتمد على صادرات المحروقات كمكون رئيسي لحصيلة العملة الصعبة. والجزائر كدولة نامية ومصدرة للنفط حاولت الاعتماد على آليات تحرير التجارة الخارجية لغرض خدمة متطلبات النمو في القطاع الصناعي، إلا أن فحص المعطيات عن قرب يكشف أن أي تراجع في أداء الصادرات من المحروقات يؤدي إلى هشاشة في الميزان التجاري الجزائري، وذلك بسبب قلة تنوع الصادرات من السلع خارج المحروقات والوتيرة المتزايدة للواردات، ما يدل على أن معالم قطاع الصناعة في الجزائر لم تتغير حيث أن الإنتاج الصناعي في الجزائر مازال بعيد كل البعد عن تحقيق الأهداف المسطرة.

6-1. نتائج الدراسة:

ومن خلال الدراسة لهذا الموضوع والتعرض لجميع العناصر المكونة لهذا البحث يمكن استخلاص مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ أظهرت نتائج الدراسة أن درجة الانفتاح التجاري تشهد مستويات متزايدة حيث تجاوزت 50% خلال فترة الدراسة، وهو ما يدل على أهمية قطاع التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي الجزائري؛
- ✓ من خلال تحليل تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر يتضح لنا أن الجزائر لا تزال رهينة قطاع المحروقات والذي يهيمن على جميع الصادرات بنسبة تتجاوز 96% من إجمالي الصادرات ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري مازال ريعي، وبالمقابل ارتفاع نسبة الواردات ما يدل على أن القطاع الصناعي يعجز عن تلبية الطلب المحلي، حيث يغطي الطلب المحلي بنسبة تتجاوز 70% من السلع الصناعية المستوردة؛
- ✓ أظهرت نتائج التقدير وجود معامل ارتباط قوي يشير إلى أن التغيرات الحاصلة في القيمة المضافة للقطاع الصناعي ترجع إلى التغير الحاصل في التجارة الخارجية بنسبة 97% و 3% الباقية ترجع إلى عوامل أخرى، كما تبين نتائج التقدير وجود تأثير طردي لدرجة الانفتاح التجاري على القيمة المضافة للقطاع الصناعي حيث أن تحرير التجارة الخارجية يساهم في رفع القدرة التنافسية كما أظهرت أيضا وجود تأثير عكسي لسعر الصرف والواردات على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر.

6-2. مقترحات الدراسة:

- ✓ على ضوء هذه الدراسة يمكن تقديم جملة من المقترحات أهمها:
- ✓ يجب أن يتجاوز تحرير التجارة الخارجية القرارات السياسية والتعريفات الجمركية، وأن يشمل جوانب أخرى تكمن في تحسين الكفاءة والبنية التحتية و اللوجستيات وموائمة الإمكانات المادية وحتى التشريعية ؛
- ✓ ضرورة الاستثمار في التعليم والتكوين والتدريب لتطوير قدرة الإطارات والمسيرين على التعامل بكفاءة مع اكتساب المعرفة ومستجدات التكنولوجيا والأساليب التقنية المستوردة كأولوية لنجاح أي إستراتيجية صناعية؛
- ✓ لابد من وضع إستراتيجية تنموية صحيحة من قبل صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر للنهوض بالقطاع الصناعي وتنويع وتطوير المنتجات الصناعية لتدعيم الصادرات وذلك من أجل التخفيف من حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية؛
- ✓ العمل على رفع جودة الإنتاج الصناعي، ليتمكن من المنافسة في الأسواق الخارجية، وكذلك منافسة المستوردات داخل السوق المحلية.

المراجع

- 1- ب. رحالي، س. بوعافية، م. عوادي، " أثر تحرير التجارة الخارجية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2016 "، مجلة المنهل الاقتصادي ، 01 (02)، 2018، صص 137-148.
- 2- د. طالب، " أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، 02(03)، 2018، صص 233-246.
- 3- س. بوضياف، " سياسة تحرير التجارة الخارجية وأثرها على التنافسية الدولية"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات (07)، 2015، صص 200-215.
- 4- س. بن حمو، " تأثيرات العولمة على القطاع الصناعي الجزائري"، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، (01)، 2018، صص 57-76.
- 5- ع. غطاس، م. زوزي، ع. دادن، " أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (1980-2011)"، مجلة الباحث، (15)، 2015، صص 283-291.
- 6- ع. مطاي، ف. دلال، " أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة - 2016-2000"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 13 (01)، 2019، صص 185-206.
- 7- ع. مزراق، أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية _ حالة الجزائر-، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية: جامعة وهران-الجزائر، 2011/2012.
- 8- ع. منيجي، م. عجيلة، " تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي في الجزائر دراسة قياسية للفترة من 1970-2017"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11 (01)، 2020، صص 411-429.
- 9- ن. الخاقاني، ع. خضير، "تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الآثار، الآفاق"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 08 (31)، 2014، صص 13-39.
- 10- و. سلامة، و. ولية، " واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (13)، 2018، صص 141-152.
- 11- ABBAS M, « l'ouverture commerciale de l'algérie », Revue Tiers Monde, (210), 2012, P 51-68.
- 12- CISSE N, KANGJUAN L, Role of Industrialization on Economic Growth: The Experience of Senegal (1960-2017), American Journal of Industrial and Business Management, 08, 2018, P 2072-2085.
- 13- EBENYI G. NWANOSIKE D. UZOECHINA B, The Impact of Trade Liberalization on Manufacturing Value-Added in Nigeria, Saudi Journal of Business and Management Studies , 02, 2017 , P 475-481.

- 14-HERATH S., *the impact of international trade on employment generation a sri lankan experience*, International Journal of Economics Commerce and Management , 02 (07), 2014, P 01-09.
- 15- JAYANTHAKUMARAN K, *The Impact of Trade Liberalisation on Manufacturing Sector Performance in Developing Countries: A Survey of the Literature*, Working Paper, Department of Economics, University of Wollongong, 2002 , P 01-26.
- 16- MARC J., “*When and how should infant industries be protected?*”, Journal Of International Economics, 66, 2005, P 177- 196.
- 17- OKON J, EKPENO E, “*Trade Openness and Manufacturing Sector Performance in Nigeria*”, Margin The Journal of Applied Economic Research , 7 (2), 2013, P 147-169.
- 18- Business and economic data for 200 countries ,
https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/trade_openness, consulté le 2Decembre 2020
- 19- <https://data.albankaldawli.org> , consulté le 2Decembre 2020
- 20- www.bank-of-algeria.dz, consulté le 2Decembre 2020

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1 : نتائج تقدير نموذج تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي

Dependent Variable: NVA Method: Least Squares Date: 01/10/21 Time: 18:48 Sample: 2000 2019 Included observations: 20				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	21.51263	5.050362	4.259621	0.0006
OPEN	0.829408	0.057848	14.33761	0.0000
TCN	0.007742	0.024987	0.309856	0.7607
IM	-0.963509	0.050355	-19.13450	0.0000
R-squared	0.990719	Mean dependent var	47.82850	
Adjusted R-squared	0.988978	S.D. dependent var	7.820031	
S.E. of regression	0.820981	Akaike info criterion	2.620222	
Sum squared resid	10.78415	Schwarz criterion	2.819369	
Log likelihood	-22.20222	Hannan-Quinn criter.	2.659098	
F-statistic	569.2901	Durbin-Watson stat	0.874924	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 2: نتائج إعادة تقدير نموذج تحرير التجارة الخارجية على أداء القطاع الصناعي في الجزائر

أثر تحرير التجارة الخارجية على القطاع الصناعي في
الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة من 2000-2019

Dependent Variable: DNVA				
Method: Least Squares				
Date: 01/10/21 Time: 23:00				
Sample (adjusted): 2001 2019				
Included observations: 19 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.005665	0.163051	-0.034742	0.9727
DOPEN	0.774945	0.054317	14.26720	0.0000
DTCN	-0.029118	0.031927	-0.911996	0.3762
DIM	-0.827612	0.052894	-15.64647	0.0000
R-squared	0.973382	Mean dependent var	-0.892632	
Adjusted R-squared	0.968059	S.D. dependent var	3.669567	
S.E. of regression	0.655831	Akaike info criterion	2.178836	
Sum squared resid	6.451709	Schwarz criterion	2.377665	
Log likelihood	-16.69894	Hannan-Quinn criter.	2.212486	
F-statistic	182.8440	Durbin-Watson stat	1.991553	
Prob(F-statistic)	0.000000			